وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بحث تخرج تقدم به الطالب (مهند زهير موسى) إلى رئاسة جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

أشراف

د. زينب عبد الله محمد

١٤٣٨ هـ ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ))

صدق الله العظيم

سورة الأنبياء : الآية ١٠٤

الإهـــــداء

إلى الذي تدركه العقول . . . .ولا تراه العيون

رب العزة والجلالة . . . .طاعة وامتثالاً

إلى شمعتي عمري اللتين تنيران دربي باحتراقهما

اللذان غمراني بعطفهم وحبهم وحنانهم

منذ أول لحظات حياتي . . . .أبي وأمي

إلى سندي في هذه الدنيا . . . أخوتي وأخواتي

إلى الذين علموني نسيج الحروف . . .أساتذتي

إلى ينبوع العلم والمعرفة . . .كليتي

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله إقراراً بنعمته ولا اله إلا الله إخلاصاً لوحدانيته والصلاة والسلام على سيد خلقه نبينا محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد...

بعد الانتهاء وبعون الله سبحانه وتعالى من كتابة بحثي هذا لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل (د. زينب عبد الله محمد) **لما شملني به من رعاية وأحاطني به من عون وتوجيه سديدين وما بذله من جهد إلى جانب الخلق الأخوي الكريم وفقه الله تعالى في خدمة التعليم الجامعي....**

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث الموسوم بـــ (انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسيـــة / جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية .

المشرف / زينب عبد الله محمد

التوقيع /

التاريخ / / ٢٠١٦

المحتويات

الآية ..... ب

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

إقرار المشرف ..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

المقدمة ١

المبحث الأول ٢

أولاً:- مشكلة الدراسة ٢

ثانيا :- أهمية الدراسة ٢

ثالثاً:- هدف الدراسة ٢

رابعاً:- تحديد المفاهيم والمصطلحات ٣

خامساً:- مناهج الدراسة ٤

المبحث الثاني : أسباب انهيار المؤسسة السياسية في العراق ٥

المطلب الأول :- الأسباب الداخلية للانهيار ٦

المطلب الثاني :- الأسباب الخارجية للانهيار ١٣

المبحث الثالث : مناقشة نتائج الدراسة ١٧

١- نتائج الدراسة ١٨

٢- التوصيات (المقترحات) ٢٣

المصادر والمراجع ٢٤

المقدمة

تستأثر المؤسسة السياسية اهتمام الباحثين من المختصين في علم الاجتماع والسياسة اذ إنها تهيمن على المؤسسات الأخرى، فهي تشرف على مؤسسات الدولة جميعها، وبحكم طبيعة النشاط الذي تمارسه، والأهداف التي ترمي إليها، لا يسعها إلا إن تؤثر في المؤسسات الأخرى وتتأثر بها في الوقت نفسه[1] .

من هنا جاءت أهمية اختيار هذه الدراسة لاسيما بعد الظروف التي يمر بها البلد خلال أحداث الانهيار، الذي أدى إلى ظهور المشاكل والانحرافات وجرائم عدة. فعند انهيار هذه المؤسسة في العراق نجد تأثيرها يمتد إلى المؤسسات الأخرى في الدولة جميعها فانهارت المؤسسات، واغلب الدوائر الحكومية، والوزارات بانهيار المؤسسة السياسية.

المبحث الأول

أولاً:- مشكلة الدراسة :-

تعد المؤسسة السياسية من المؤسسات التي تسيطر على المؤسسات الأخرى فهي مسئولة عن تنظيم باقي المؤسسات عن طريق إصدار القرارات بشأنها، والإشراف عليها ومراجعتها من اجل خدمة المجتمع بأكمله، وعند تعرض هذا الجزء الحيوي والمهم في المجتمع الى اي تغير او خلل او انقلاب، او في حالة اخرى فان ام يحصل فيها ينسحب على المؤسسات الأخرى في المجتمع، ويؤدي بالتالي الى تفكك في البناء السياسي والبناء الاجتماعي ، وخصوصا ان قد تم انهيار كافة المؤسسات السياسية في الدولة العراقية التي بدأ بنائها في عام ١٩٢١ منها المؤسسات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية بسبب الاحتلال الذي بدأ عام ٢٠٠٣.

وتستأثر المؤسسة السياسية اهتمام العلماء بصورة عامة والمتخصصين في هذا المجال بأهمية هذه المؤسسة ونظرا لما تحدته من تأثيرات في الحكم، وقد ارتأينا اختيارها للدراسة متخذين من هيكل انهيار المؤسسة في العراق نموذجاً للدراسة والتحليل.

ثانيا :- أهمية الدراسة :-

تبرز أهمية الدراسة من حيث توضيح أسباب الانهيار الداخلية والخارجية للنظام السياسي العراقي كذلك تبرز أهمية دراستنا في تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة للقارئ والباحث في العلوم السياسية لإظهار تلك الأسباب.

ثالثاً:- هدف الدراسة :-

١- تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على بعض الظواهر التي خلفها الانهيار.

٢- تقديم المقترحات الإجرائية.

رابعاً:- تحديد المفاهيم والمصطلحات :-

١- الانهيار :-

الانهيار لغوياً:- مصدر جذره الهاء والواو والراء(هور) أصل يدل على تساقط شي، ومنه تهور البناء: انهدم، وتهور الليل: انكسر ظلامه، كأنه تهدم ومر، وتهور الشتاء: ذهب أشده[١].

وقال ألجوهري"وإنها أي انهدم ،والتهور: الوقوع في الشيء بقلية مبالاة[٢] .

وقال الزمخشري(ومن المجاز، فلان يتهور في الأمور: يقع فيها من غير فكر...)[٣] .

والانهيار: سقوط وانهدام، ويمكن ان يكون مادياً او معنوياً او كليهما، وسببه قلة المبالاة وعدم أعمال الفكر،فيمكن ان تنهار الأبنية، ويمكن ان تنهار العقول والنفس ويمكن ان تنهار الشخصية، ويمكن ان تنهار المؤسسات والمجتمعات والأنظمة اي تسقط وتنهدم بصور مختلفة.

٢- المؤسسة :-

عرف العالم الفرنسي(مارسيل بريلو) المؤسسة بأنها (جمع إنساني موحد ذو تنظيم داخلي، ذو ذاتية خارجية) وذكر ان المؤسسة السياسية لها صفة الشمول لأن أفراد المجتمع الإنساني كلهم الذين تتألف منهم منضمون تحتها ولكنها تعطيهم تنظيماً يجعلهم مؤسسة غير ما هم عليه بوصفها أفراداً[٤] .

وتحتوي كل مؤسسة في داخلها مجموعة من الأدوار المختلفة، ولها أهداف وقيم خاصة بها تستمدها من البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، ومن أجل نجاح المؤسسة يجب ان يحصل توافق وتكيف مع البيئة ومتطلباتها، وتحكم هذه الأدوار والروابط التي بينهم مجموعة أحكام وقوانين رسمية.

---

(١) ابن فارس/مقاييس اللغة/ تحقيق عبد السلام هارون/ ج٦/ دار الفكر/ د.ت/ ص١٨.

(٢) الجوهري/ الصحاح تحقيق احمد عبد الغفور عطار/ ج٢/ دار العلم للملايين- بيروت/ ط٣/ ١٩٨٤/ ص٨٥٦.

(٣) الزمخشري/ أساس البلاغة/ دار صادر- بيروت/ ١٩٦٥/ ص٧٠٧.

(٤) د. حسن صعب/ علم السياسة/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط٥/ ١٩٧٧/ ص١٨٥.

٣- المؤسسة السياسية :-

وعرفها(فان ديك) بأنها نظام مستقر من السلوك السياسي[١] .

كما عرفها د. إحسان محمد الحسن بأنها(مجموعة الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقات السلوكية للأفراد في المنظمات السياسية كالأحزاب السياسية والسلطات)[٢] .

ان أهم جزء في المؤسسة السياسية هو :الدستور والقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع هذا من جهة، من جهة أخرى يرتبط بها جزء آخر هو الأفراد (الأعضاء الذين ينتمون إليها)، لان المؤسسة السياسية لا تعيش بعيدة او منفصلة عن الأفراد، ويرتبط بها(المجتمع) كذلك لان المؤسسة السياسية لا يمكنها العمل والاستمرار والنجاح دون تعاون المجتمع معها.

خامساً:- مناهج الدراسة:-

١- المنهج التاريخي :-

يقصد به الوصول الى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوة الاجتماعية التي شكلت الحاضر[٣] .

فعند دراسة أي ظاهرة آنية الحدوث لابد من الرجوع الى الماضي لتفسير أسباب وقوعها، ولقد استخدمت هذا المنهج لفهم الحاضر بدراسة الخلفية التاريخية للمؤسسة، وإيجاد العلاقة بين أحداث الماضي ووقائع الحاضر، وذلك للوصول الى تفسير للأحداث التي وقعت.

٢- - المنهج الوصفي :-

المنهج الوصفي هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يدرس الواقع او الظاهرة موضوع البحث، يهدف المنهج الوصفي الى تحديد أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص والمشكلات والظواهر في وصفها الذي هي عليه، وإبراز جوانب معينة فيها وتحديد العلاقات التي توجد بينها، او تحديد الصورة التي يجب ان تكون عليها هذه الظواهر في ظل معايير محددة مع تقديم توصيات او اقتراحات من شأنها تعديل الواقع للوصول إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الظواهر[٢] .

---

(١) د. إبراهيم درويش/ النظام السياسي/ ج أول/ دار النهضة العربية/ المطبعة العالمية/ القاهرة/ ١٩٦٨/ ص٤٦.

(٢) د. إحسان محمد الحسن /علم الاجتماع السياسي/ مطبعة دار الحكمة/ جامعة الموصل/ ١٩٨١/ ص٨٠.

(٣) د. عبد الباسط محمد حسن/ أصول البحث الاجتماعي/ ط٤/ مكتبة الانجلو المصرية/ ١٩٧٥/ ص٢٧٦.

(٤) د. عبد الغني محمد إسماعيل العمراني/مناهج البحث العلمي/جامعة العلوم والتكنولوجيا/صفاء/ط٢/٢٠١٣/ص٦٧.

المبحث الثاني

أسباب انهيار المؤسسة السياسية في العراق

المطلب الأول :- الأسباب الداخلية للانهيار

المطلب الثاني :- الأسباب الخارجية للانهيار

المطلب الأول

الأسباب الداخلية للانـهيار

قدمت الدولة العراقية (المؤسسة السياسية) للمجتمع العراقي في الماضي خدماتها ولزمن طويل، فحملت على عاتقها تنفيذ مهمات صعبة من اجل خدمة العراق وأفراده، فرغم ما تعرض له المجتمع العراقي من أزمات وحروب متتالية وحصار دام سنوات عدة لكن المجتمع العراقي والدولة بمؤسساتها بقيت صامدة زمناً، واستمرت في تقديم أعمال ومشاريع كان لها مردود كبير في ذلك الوقت.

فالدولة العراقية ومؤسساتها قدمت للمجتمع وأفراده أعمالاً ووظائف متنوعة منها: خدمة الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والتصدي لأي عدوان من أي جهة خارجية[1] .

ولم تكتف الدولة العراقية بهذه الوظائف الرئيسة وحسب، بل كانت تقدم مجموعة كبيرة من الوظائف الثانوية المهمة للمواطنين من اقتصادية واجتماعية وترفيهية وثقافية وصحية... الخ

وقد وفرت الدولة فرصاً للعمل على اختلاف أنواعها، وشجعت المواطنين على الالتحاق بها، وهي التي تنتج البضائع الصناعية والزراعية وتوفرها للمواطنين وبأسعار معتدلة، وتنظم التجارة الداخلية والخارجية، فضلاً عن تشييدها المصانع الإنتاجية العديدة والكبيرة[٢] .

وقامت الدولة العراقية بفتح مدارس وكليات وجامعات عدة حتى بعد ما أصابها من جراء العدوان الثلاثيني- وأشرفت على إدارتها وتنظيمها وتزويدها بالأدوات اللازمة والكادر التعليمي، وكانت تشجع المواطنين على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية بالذهاب الى المدارس والاهتمام بالتعليم[٣].

وكانت تضع على عاتقها أيضا الاهتمام بصحة أبناء المجتمع كافة، لهذا قامت بتأسيس، المراكز الصحية والطبية المختلفة، وفي المناطق والمحافظات جميعها من مستشفيات وعيادات طبية وشعبية وتجهيزها بالأدوات والأجهزة الطبية اللازمة.

---

(١) د. إحسان محمد الحسن/ علم الاجتماع السياسي/ مطبعة جامعة الموصل/ ١٩٨٣/ ص١٣٣.

(٢) د. إحسان محمد الحسن/ علم الاجتماع السياسي/مصدر سابق/ ص١٣٤.

(٣) د. سطام حمد الجبوري/ تطوير التربية والتعليم في العراق/ دراسات اجتماعية/ ع٩/٢٠٠١/ قسم الدراسات الاجتماعية/ بيت الحكمة- بغداد/ ص٨٨.

ولما كانت الدولة العراقية تقوم بتوفير الدوريات والكتب وتدفع المواطنين على استغلال أوقات فراغهم بطريقة تنمي شخصياتهم ومواهبهم وتطورها، وكانت الدولة العراقية تقوم بالاهتمام(بالجيش) وتدربه وتوفر مستلزماته ومتطلباته من اجل حماية المجتمع وأفراده، وكان له دور كبير وواسع في أرجاء الوطن العربي، وقدم خدماته لحماية أرض الأمة العربية.

إن أي دولة من دول العالم النامي(ومنها العراق)- رغم ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات ورغم ما تقدمه من أعمال وانجازات ذات مردود ايجابي لصالح البلد- إلا إنها بالمقابل لا تخلو من الثغرات التي تجعلها فريسة سهلة للدولة الطامعة.

يمكن القول ان المؤسسة السياسية في العراق امتازت بصفتين متناقضتين قادتا الانهيار هما:-

الصفة الأولى :- صفة ظاهرية تمتاز بالقوة والضبط: امتازت المؤسسة السياسية في العراق بقوة مركزية كبيرة وضبط على المؤسسات السياسية في العراق فضلاً عن الأفراد، إذ كان النظام السياسي في العراق

يتصف بالمركزية (مركزية القرارات) أي شمولية المسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحتى الإدارية.

وقد أعطت المفردات السابقة للمؤسسة السياسية صفة القوة التي اعترف بها الأفراد كلهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى صمود النظام بهذه المركزية والقوة التي دامت لزمن ممتد وبوجه أي معارضة، ومما سبق أعطى دليلاً واحداً، هو القوة الظاهرية التي يتمتع بها النظام.

الصفة الثانية:- ان المضمون السياسي يقوم على الضعف في البناء الحكومي: فقد نشرت المؤسسة السياسية في العراق بين مكوناتها وبنائها الضعف والتناحر، إذ كان البناء لا يعتمد على الخبرة والكفاءة والشهادة والتخصص، بل يعتمد على معايير أخرى يقررها النظام نفسه، بما يخدم المصالح التي يريدها،ومن أجل بقاء السيطرة والقوة لهذا النظام والمركز، فقد انتشرت الرشوة والمحسوبية وعدم الثقة والتعاون المتبادل .

ان البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي يتألف من كمؤسسات مختلفة منها: المؤسسة الاقتصادية، والمؤسسة الدينية والمؤسسة التربوية والمؤسسة السياسية والمؤسسة القرابية، ان النظام السياسي في العراق كان يتصف بالمركزية الشديدة وسيطرته على أغلب هذه المؤسسات، فعندما ضعفت المؤسسة السياسية في العراق ولم تستطع الصمود وسقطت، كان من الطبيعي- نتيجة هذا الترابط المركزي- إن تسقط وتنهار المؤسسات الأخرى بانهيار المؤسسة السياسية.

ولم يمض على الحرب ثلاثة أسابيع حتى انهارت المؤسسات السياسية جميعها انهيارا مفاجئاً، واختفت ملامح ذلك النظام، ولم يعد للعراق أية دولة ولا أية قوانين، وتعطلت كل الأجهزة والمرافق والاتصالات وتفككت أوصال العراق بسرعة شديدة[1] .

وانطلاقاً مما ذكر يمكن تقسيم أسباب الانهيار إلى عوامل عدة هي :

أولاً :- الأسباب الداخلية للانهيار وتتضمن :-

أ- تدهور الاقتصاد العراقي:

تعرض المجتمع العراقي إلى حروب متتالية، وكان لها مردود سلبي على المجتمع العراقي وعلى اقتصاد البلد، وهذه الحروب كلفت أصحابها مبالغ طائلة.

فعندما وقعت الحرب بين العراق وإيران(حرب الخليج الأولى) في عام ١٩٨٠- رغم الانتصار العسكري الذي حققه العراق، إلا انه عندما حسبت كلفة الحرب وصلت الى ٤٥٢,٦ مليار دولار على

الجانب العراقي[٢]، وهذه الحسابات بنيت على الربط بين الدمار الذي أصاب البنية التحتية، وإيرادات النفط التقديرية التي لم تتحقق بسبب الحرب والخسائر المقدرة في الناتج القومي العام[٣] .

وعلى الرغم من ان العراق لم يكن تحت ضغوط جدية لإعادة دفع ديونه في نهاية الحرب، فان المدى الواسع لمديونيته كان في آب ١٩٨٨، وبصرف النظر عن الديون فان قائمة استيرادات الأغذية العراقية السنوية وصلت على الأقل ٣ مليارات دولار(يأتي نصفها من الولايات المتحدة الأمريكية ونصفها الآخر من تركيا)[٤] .

لقد تعرض الاقتصاد العراقي الى هزات عنيفة أضرت به كثيراً،وأدت الى استمرار هبوط قيمة العملة العراقية، اذ عرّضت الحروب المتتالية للعراق(حرب الخليج الأولى١٩٨٠، وحرب الخليج الثانية١٩٩٠، والحرب الأخيرة العراقية- الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠٣) إلى اقتصاد متدن، وملئ بالديون التي يصعب على العراق التخلص منها بسهولة.

---

(١) شبكة الانترنيت/د. سيار جميل/م: السيناريوهات الأمريكية لإدارة شؤون العراق/ ٢٠٠٣/ عدد٦٢٢/ الموقع http://www.Albyan.com .

(٢) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، من الثورة الدكتاتورية، ترجمة مالك النبراس، منشورات الجمل/ ٢٠٠/ص٣٥٦.

(٣) كامران مفيد/ التبعات الاقتصادية لحرب الخليج/ لندن١٩٩٠/ص١٢٧-١٢٨.

(٤) ماريون سلوغت/ مصدر سابق/ ص٣٥٧.

ان حرب الخليج الثانية(١٩٩٠) أدخلت العراق- ما عدا الخسائر المادية والبشرية أثناء الحرب والقصف والتدمير- في حصار اقتصادي دام سنوات طويلة، حصار كلف الشعب العراقي جيشه وحياة كثير من أطفاله ورجاله وخسائر فادحة والى دمار شامل.

وقد شهد واقع مجتمعنا خلال زمن الحصار من (١٩٩٠-١٩٩٩) تخلخلاً، فتعطلت المشاريع التنموية،وتدهور الوضع التعليمي والصحي والخدمي بشكل كبير جداً، مما أثر سلباً على حياة الأطفال فارتفعت نسبة وفيات الأطفال في محافظة نينوى مثلاً للمدة من (١٩٩٠-١٩٩٩) عن سنوات ما قبل الحصار عام ١٩٨٩[١] .

هذه الحروب المتتالية وما نتج عنها من حصار اقتصادي فرضه الغرب، لها تأثير سلبي في المردود الاقتصادي، في اقتصاد البلد، وفي قيمة العملة العراقية، فخلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ تعرض المجتمع العراقي الى أكبر هزة في تاريخه وأعنفها، ولم تسلم عائلة عراقية من آثارها المدمرة وضاعفها الحصار القاسي.

لقد انهارت قيمة الدينار العراقي بعد ان كان من أقوى العملات في الشرق الأوسط، وتحول من بلد يملك فائضا نقديا يتجاوز ٤٥ مليار دولار عشية الحرب العراقية- الإيرانية الى بلد مدين، تقدر ديونه بين ١٦٠-٢٠٠ مليار دولار، كما ان حجم الخسائر البشرية قد طال عشر سكان المجتمع العراقي، وحدثت أضخم موجة هجرة كانت مادتها الأساسية الأعمار الأصغر والعقول الأكفأ في المجتمع العراقي، إذ يقدرها البعض بين مليون ونصف وبين أربعة ملايين نسمة[٢] .

وتفاقم الوضع الاقتصادي في العراق، وبلغ ذروته في كانون الأول من عام ١٩٩٥، إذ تجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي-تقريبا -٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد، وبما ان معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف هذا، فقد أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود ٣٠٠٠ دينار يعادل دولار أمريكيا واحدا بقوته الشرائية[٣] .

---

(١) فراس عباس/ وفيات الأطفال/ رسالة ماجستير في علم الاجتماع(غير منشورة)/ جامعة الموصل كلية الآداب/٢٠٠٣/ص١٠٨.

(٢) سعد ناجي جواد/م: الوضع الاقتصادي عشية الحرب/ المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ع٣٠٢/٤-٢٠٠٤/بيروت/ص٣٩.

(٣) باسل جودت الحسيني/ السياسات الاقتصادية في العراق/ المستقبل العربي/ع٢٩٥/٩-٢٠٩/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ص٩١.

ومن ثم دخل العراق في حربه الأخيرة مع الولايات المتحدة وانكلترا باقتصاد متدهور وبنية تحتية متدهورة، هذا الوضع عجل انهيار المؤسسة السياسية.

ب- انتشار الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والمنسوبية على الصعيد الإداري :-

ان نظرة سريع الى واقع النظام السياسي والى الجهاز الإداري- الذي تراجع تدريجياً تقريباً في نهاية الثمانينات- تبين انتشار مظاهر الفساد المختلفة من شيوع الوساطة، وسوء الإدارة، وتبادل المصالح الخاصة، وانتشار الرشوة والسرقة والاختلاس، وبروز العلاقات الشخصية على حساب سياقات العمل الأصولية [١] .

ومن الجدير بالذكر ان المسئولين الإداريين كانوا يعينون من المؤسسة السياسية السابقة على أساس القرابة والمنطقة، وليس على أساس الخبرة او الكفاءة، واقتصرت الوظائف المهمة للدولة على المقربين للنظام حسب، وسلطات الأجهزة الأمنية على دوائر الدولة جميعها من أصغر مؤسسة في الدولة مثل: المدرسة، والى اكبر مؤسسة في الدولة مثل: الوزارات، وكانت علاقات القرابة على هذه الدوائر والهيئات

هذا من جهة، من جهة أخرى جعل النظام مركزه فوق القانون، وبذلك لا تستطيع أي جهة مساءلتهم او محاسبتهم، إذ أصبح القانون بيدهم، وأصبحت عملية إصدار القوانين سهلة جداً[٢] .

وقد كان الجهاز الإداري السياسي في العراق يتميز ببيروقراطية كثيرة، وبكثرة التعقيدات التي كانت تثقل المواطن العادي، إذ عرقلت قيامه بأي معاملة، او أي مطالبة وبالتالي كانت تؤثر على نفسية المواطن العادي،فضلاً عن كثرة التعقيدات لهذا الجهاز الحيوي المهم إذ أبعدت المواطن عن هذا الجهاز وما يحصل داخله وهل هو يعمل للصالح العام ام للمصالح الشخصية.

فضلاً عن تميز الجهاز الاداري والسياسي بوجود عدد كبير من المؤسسات الإدارية، وتتفرع منها مؤسسات عدة ومتشابكة، ولكن دون أي خدمة عامة أو فائدة أو هدف معين تحاول تحقيقه [٣].

---

(١) شبكة الانترنيت/ د.عبد الجبار منديل/م: الفساد في الماضي والحاضر/السنة/ الموقع:

http://www.airaker.dk/maqalat 15/3 .

(٢) عمرو عبد الكريم سعداوي/م: النخبة السياسية في العراق/السياسة الدولية/مطابع الأهرام التجارية-مصر/ع١٣٦/١٩٩٩/ص١٠٥.

(٣) محمود عبد الفضيل/ م:الفساد وتداعياته في الوطن العربي/ المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ع٢٤٣/ ١٩٩٩/ص٥١٤.

إن عملية تعيين الوظائف والمراكز المهمة في الدولة والمعتمدة على المحسوبية والمنسوبية أدت إلى حصول تباين واضح في مدخلات موظفي الدولة بصورة عامة ، لهذا نجد طبقتين متميزتين باختلافات وفوارق واضحة جداً.

إذ ظهرت طبقة مرفهة تعيش في ظلال السلطة السياسية، وطبقة أخرى ضعيفة أو معدومة الدخل من الموظفين، وقد اندفعت هاتان الطبقتان في اتجاهات خاطئة منها:قبول الرشوة، التي أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار.

لقد أصبحت الرشوة إحدى السمات السلبية المنتشرة في قسم من أجهزة الدولة، وبرزت هذه الظاهرة بسبب قلة الدخل لدى البعض، فضلا عن ذلك فقد أصبحت الرشوة معمولاً بها من أناس لهم شأن في العراق، وقد تسببوا في تأجيج هذه الظاهرة واستفحالها[١] .

ان هذه السمات التي اتسم بها النظام والجهاز الإداري، أدت الى عدم ثقة المواطن العادي- لاسيما في السنوات الأخيرة- بالسياسة العامة، وعد إقدامه للتعاون مع النظام القائم، وتفضيله الهجرة الى الخارج، وهذا

فعلا ما كان واضحاً من خلال ما حدث في الأيام الأخيرة قبيل الانهيار، وما حصل من انعدام الثقة والتعاون المتبادل بين القوات المسلحة وأفراد الجيش وبين القيادة المركزية.

جـ- تسخير الإعلام بوسائله المختلفة من الصحف والمجلات والإذاعة المسموعة والمرئية للسياسة المحلية للسلطة:-

يسود نمط الملكية الحكومية وسائل الإعلام المرئي والمسموع جميعها ووكالات الأنباء في الوطن العربي، وان الحكومات العربية(ومنها العراق) تحتكر الحق في منهج التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر.

والواقع ان امتلاك الحكومات لهذا الحق يمنحها سلطات كبيرة تتمثل في تعيين مدراء للمؤسسات الإعلامية، ورسم السياسات الإعلامية، وتحديد ميزانيتها، مما يؤثر في نوعية المضامين الإعلامية، ونوعية القيادة الإعلامية، والاختيارات المتاحة أمام مجالس تحرير الصحف[٢] .

---

(١) شبكة الانترنيت،د.عبد أبو سكة/ م:مظاهر الفساد الإداري/ جريدة البعث/غ٢٠/٧-٢٠٠٣/ الموقع http:www.Albatth.com.

(٢) د.عواطف عبد الرحمن/م: الإعلام العربي بين التبعية والاختراق الثقافي/المجلة العربية للثقافية/ع٣١/١٩٩٦ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/تونس/ ص١٨٥.

ان وضعية الإعلام العراقي في ظل الحزب والنظام السابق كان مقيداً، إذ منعت كثير من الصحف الأجنبية في الدخول الى الساحة الإعلامية، واقتصرت على صحف ناطقة باسم السلطة مثل: القادسية، الجمهورية...

وهذه الصحف خدمت السياسة المحلية وفرضت القيود على الإعلام المرئي، وسخرت باتجاه الإعلام الحربي والأناشيد الحماسية، التي مجدت القيادة السياسية[١] .

ويمارس الإعلام دوراً متميزاً في تشكيل السياسة بخدمات عدة، ووظائف للرأي العام، ويمارس أيضاً دوراً وسيطاً بين الشعب والحكومة، وبين الحكومة وحكومات أخرى.

وفي الوقت الحاضر ازدادت أهمية الإعلام في الحياة العامة، وفي تغطية المواضيع المحلية وفي فضح أخطاء الحكومات، وسوء استعمال السلطة كما حدث في كثير من بلدان العالم[٢] .

هذه القيود التي كانت مفروضة على أبناء الشعب العراقي حول الحرية الشخصية للتعبير عن الرأي سواء عن طريق الصحف او المجلات او الإذاعة، جعلته في حالة كبت، وأدت الى عدم قدرته على التحرك بصورة ايجابية من اجل المشاركة والمساندة لمنع حدوث الانهيار، او حتى الفوضى التي عمت البلاد بعد الانهيار، ادت الى ردة فعل طبيعية في وسط الفوضى ، فانتشرت في البلاد مجموعة كبيرة من الصحف والمجلات التي عبر اغلبية أفراد الشعب العراقي عن أرائهم الشخصية حول الانهيار، وحول الظواهر التي ظهرت بسببه.

ان ضعف وسائل الإعلام في العراق أدت الى ازدياد الإشاعات بين أبناء الشعب العراقي، وبدأ الناس يتساءلون عن تفسير لما يحدث حولهم، وليس لديهم معرفة بأي شيء، مما جعل الناس في حالة إحباط لما آل اليه الوضع في العراق، والركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي[٣] .

---

(١) عثمان الراوندوزي/ الإعلام المسخر/ دار المجتبي/ السنة ٢٠٠٤/ ص٣٣٩.

(٢) ادمون غريب/ الاعلام الامريكي والعرب/ المستقبل العربي/ع٢٦٠/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ص٧٤.

(٣) باسل جودت الحسيني/ السياسات الاقتصادية/ المستقبل العربي/ ٢٠٠٣/٢٩٥/ مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ص١٠١.

المطلب الثاني

الأسباب الخارجية

بداية من أهم الأسباب التي أدت الى انهيار المؤسسة السياسية ولمرحلة معينة هي: سرعة تقدم العمليات المترابطة والمشتركة وفاعليتها، وشبكة المعلومات الواسعة للولايات المتحدة الأمريكية، والأثر المتراكم لسلسلة من انتصارات تكتيكية جانبية حققتها الولايات المتحدة، في المقابل عجز العراق وافتقاره الى هذه الوسائل المتطورة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية[١]، فمجرد وقوف العراق أمام الولايات المتحدة مع هذا الاختلاف الكبير بين الدولتين يعد سبب كاف وواضح من الأسباب التي أدت الى انهيار العراق في ٢٠٠٣/٤/٩.

وهناك أحداث متشابكة بين العراق ودول أخرى كانت موجودة منذ مراحل تاريخية سابقة، وبشكل واضح وذات تأثير عميق، وقد كان لها انعكاس واضح في حالة الانهيار التي حدثت، تتمثل بالمؤثرات الدولية التي أسرعت بشكل فاعل في فشل النظام السياسي، ومن هذه العوامل:

أ- العقوبات المفروضة على العراق:-

بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ فرض على العراق عقوبات منها(الحصار الاقتصادي)، الذي أدى الى تدهور أوضاع العراق، والى إضرار كبيرة في اقتصاده .

ان إصرار أمريكا على استمرار فرض الحصار على العراق ، واستمرار العقوبات عليه أثقلت اقتصاده وأضعفته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن وضع اللوم على بعض الدول وقادتها (ومنها العراق) لأنهم يمثلون تهديدا لمصالحها ومخططاتها في الشرق الأوسط(لاسيما العراق) كان من العوامل المؤثرة على العراق والتي أدت الى تدهور كبير في أوضاعه الداخلية، مما أدى إلى هذا الانهيار السريع، والى عدم صمودها لزمن ممتد أمام الهجوم الأمريكي البريطاني ضده.

فهذه العقوبات التي فرضت على العراق أضرت باقتصاد العراق وجعلته عاجزاً عن الإيفاء بمتطلبات أفراد المجتمع العراقي، وأدت هذه العقوبات إلى حصار اثر على الأفراد ومستواهم المعيشي ورفاهيتهم، إذ كانت هنالك قيود مشددة على استيراد معدات وقطع غيار ومؤن ضرورية لتحقيق ادني المتطلبات في وسط الظروف التي كان يعيشها العراق، وبذلك أعاق هذا الأمر بشكل جذري اي محاولات لإعادة البنى التحتية التي دمرت وتضررت في حرب عام ١٩٩١،وفي عمليات القصف المستمرة التي تلتها.

---

(١) مايكل ايزنستاد/تحليل الأبعاد العسكرية للحرب العراقية الأمريكي/المستقبل العربي/مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت/ع٢٩٤/٢٠٠٣/ص١١٤.

كما فرضت قيود معينة منعت استيراد مجموعة كبيرة من المعدات الضرورية في الزراعة مثل: مضخات الري والآلات الزراعية والبذور والأسمدة ومبيدات الحشرات[١]، وقد اضر القيد بالنتائج والمحاصيل الزراعية، وكان لها مردود سلبي على زراعة العراق في محافظات العراق جميعها.

ان الحرب وسنوات الحصار سببت نتائج سلبية لا يمكن تصورها للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى تأخره في مجال التنمية والتطور بشكل كبير، ولم يشمل التأخير المجال الاقتصادي وحسب، بل امتد إلى المجال الطبي والتعليمي والإعلامي.

أما المجال العسكري فقد تضرر كثيراً في أوقات الحرب وفي أثناء الحصار، اذ ازدادت النفقات للجانب العسكري، وكان هذا على حساب الجانب الاقتصادي والصناعي الذي اثر بشكل كبير في اقتصاد

العراق، وكذلك في ازدياد مديونية العراق التي كان لها تأثير كبير في المستوى المعيشي للأفراد بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام.

ب- الحروب المتتالية التي وقعت بين العراق ودول الجوار:-

تعرض العراق إلى حروب متتالية مع دول الجوار منها: إيران ف(حرب الخليج الأولى ١٩٨٠)، إذ أدت الى حدوث خصومات واضطرابات سياسية بين البلدين، فضلاً عن ما تعرض له من خسائر مادية وبشرية، وأضرار كبيرة في اقتصادها أثناء الحرب.

هذه الحرب كانت البداية للحروب الإقليمية المتتالية التي وقعت وكان لها دور في تدهور العلاقات العراقية العربية- وتعد تمهيداً للحروب المتتالية التي تعرض لها العراق، وتعد كثرتها من الأسباب التي أرهقت العراق(اقتصادا وشعبا) وعجلت من عملية الانهيار الذي حدث مؤخراً.

وقد تدهورت العلاقات العربية العراقية مع قيام حرب الخليج الثانية١٩٩٠، وتعد مشكلة العراق مع الكويت قديمة العهد، أي إن لها جذوراً قديمة، فمنذ تكوين الدولة العراقية استمرت مطالبة العراق بالكويت، سواء في العهد العثماني او أنظمة الحكم التي تلته رغم استقلال الكويت، ودخوله عضواً في جامعة الدول العربية[٢].

---

(١) رانيا المصري/العراق وآثار حرب الخليج/المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت/ ٢٥٩/ ٢٠٠٠/ص١١٨.

(٢) شبكة الانترنيت/ عبد العزيز كامل/ حرب الخليج الثالثة وتداعياتها الخطرة/ البيان/ ع١٨٠/السنة السابعة عشر/٢٠٠٢/ص٣/ الموقع http://www.albyan.com .

ورغم كل النداءات والإنذارات التي وجهت للعراق بالانسحاب من الكويت، الا إن إصراره على ذلك كان من الأخطاء الفادحة التي قام بها، وكانت فعلاً ذريعة قوية للولايات المتحدة وحلفائها بمعاداة العراق، ولتأكيد التخوف منه (كما تدعي الولايات المتحدة) بوصفه خطراً يهدد العالم، وقد أدى ذلك إلى اضطراب كبير في علاقاته مع الدول العربية الأخرى.

وبعد هذه الحرب استمرت المقاطعة العربية للعراق وبدأت هذه الدول، تدريجياً، محاولة التخفيف من ارتباطها مع بغداد[١] .

وقد كانت المحاولات والجهود جميعها التي تبذل من اجل وضع معالجة حقيقية للعلاقات العربية-العراقية تفشل دائماً، وذلك بسبب التشدد الكويتي السعودي للعداء مع العراق هذا من جهة، ومن جهة أخرى سياسة العراق التي لم تبد استعدادا حقيقياً للمصالحة او لتغيير سياستها وموافقتها تجاه اي محاولة لاسيما في أزمتي عام ١٩٩٧ ومطلع عام ١٩٩٨[٢] .

هذه الحروب الإقليمية بين العراق ودول الجوار أدت إلى تدهور وضعف كبير للعلاقات العربية العراقية، وهذا الضعف والتدهور في العلاقات أدت إلى انعزال العراق بسبب كثرة الخصومات المستمرة، وهذا الذي جعل العراق يقف وحده دون دولة مساندة حقيقية في الخرب الأخير التي تعرض لها يعد من العوامل المساعدة التي أسرعت في عملية الانهيار الذي تعرض له الأخير.

جـ - الحرب الإعلامية النفسية على العراق:-

يمكن القول ان الحرب الأخيرة على العراق كانت حربا ميدانية، وحربا إعلامية ذات طابع نفسي، وفي بعض الأحيان نجدها حرباً إعلامية أكثر من الحرب الميدانية، وقد اتسمت التغطية الإعلامية للحرب على العراق بكثافة غير معتادة، وتدفق غير مسبوق للأخبار والتقارير والتعليقات والصور، كما ظهرت في هذه الحرب تقنية متطورة جعلت منها حدثاً عصرياً[٣] .

إن الحرب النفسية الإعلامية هي من اخطر الحروب، وتهدف هذه الحرب على الصعيد الاجتماعي والجماهيري إلى أحداث الفوضى والبلبلة في معسكر العدو، للتأثير في الروح المعنوية، وعلى قرارات القادة، والتأثير كذلك في نفسية الفرد، لتجعله يتخلى عن أفكار ومبادئ وأهداف يعتنقها.

---

(١) شبكة الانترنيت/مصدق محسن الجنابي/ الديمقراطية والعراق/ الموقع http:// www.geocities.com.

(٢) د. محمد سعيد أبو عامود/ العراق والنظام العربي/السياسة الدولية/ مطابع الأهرام التجارية-مصر/١٣٦/١٩٩٩/ص١١١.

(٣) المصدر نفسه/ ص١١٢.

وزرع أفكار ومبادئ وأهداف أخرى محلها، والعدول عن خططه الحياتية او الوقتية، فهي تستهدف الأنماط والعقائد والأهداف لدى الناس[١] .

هذه الأهداف كانت موجودة بشكل واضح في الحرب الأخيرة للعراق فكانت القوات الأمريكية ثبت الإشاعة والفتنة بين صفوف الشعب العراقي، وتبث الخوف من خلال تأكيدها السيطرة على الوضع، وإنها قريبة من النصر ومتأكدة منه.

وعلى الصعيد الداخلي للجبهة الداخلية(للعراق)، فقد كانت تحاول إضعافها وإحداث ثغرات داخلها، وذلك عن طريق إظهار عجز النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن تحقيق آمال الجماهير، والضغط الاقتصادي على الحكومة حتى ينهار النظام الاقتصادي، وكذلك تشجيع بعض الطوائف على مقاومة الأهداف العامة، وتشكيك الجماهير في ثقتها بقيادتها السياسية، وتشكيك الجماهير أيضا في قدرة قواتها المسلحة على مواجهة العدو، ومحاولتها للدس والوقيعة بين طوائف الشعب المختلفة.

وقد كانت هذه الوسائل مستخدمة من القوات الأمريكية ضد العراق، في مراحل بعيدة المدى أي قبيل بدء الحرب، وكانت هنالك محاولات تنهد لها الطريق، وتحقق الأهداف المرجوة من هذه الوسائل، وما ذكر عد من الأسباب الخارجية التي أسرعت في عملية الانهيار المفاجئ للعراق.

وكان من وسائلها التي استخدمتها في نشر الأخبار الكاذبة عن مقتل القيادة او هروب احد الوزراء او اسر فرقة او لواء عسكري، وهذه الأخبار الكاذبة كان لها دوراً مهماً وصدى كبيراً في حسم المعركة، وبهذا فان الحرب النفسية الإعلامية حققت نجاحات في تفكيك الروح المعنوية وهدمها لدى معظم الشعب العراقي[٢] .

وتم استخدام أسلوب آخر في هذه الحرب النفسية وذلك برمي أوراق وملصقات فوق المدن مع استخدام حاويات الصوت المرعبة بقصد إفزاع الناس في العاصمة والمدن العراقية الأخرى جميعها.

وتبين الإستراتيجية الإعلامية المكثفة التي مارست الولايات المتحدة في أداء الحرب أنها كانت تعمد إلى إخفاء حقيقة التصدي والصمود العراقي.

---

(١) محمد الزياني/القضائيات العربية وتغطية الحرب على العراق/المستقبل العربي/ع٢٩٥/ ٢٠٠٣/مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت/ص١١٧.

(٢) د. احمد نوفل/ الحرب النفسية/ مطبعة النور النموذجية/ الاردن/ ط ثانية/ ١٩٨٥/ ص٧٣.

المبحث الثالث

مناقشة نتائج الدراسة

١- نتائج الدراسة

٢- التوصيات

١- نتائج الدراسة :-

ان النتائج الاجتماعية التي يمكن تشخيصها من ملاحظة وتحليل البيانات، هي وجود مجموعة من الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية المنطلقة من الانهيار الشامل للمؤسسات العراقية، هذا الانهيار الذي ادى الى تفكك البناء الاجتماعي الذي كان المنظم للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع العراقي، وفرض هذا الانهيار على الواقع الاجتماعي للمجتمع العراقي تصاعد مجموعة من المشاكل

الاجتماعية، بالرغم مما قدمه هذا الانهيار من ظواهر ايجابية، مثل: حرية التعبير ودخول التطورات التكنولوجية الى العراق وبشكل تدرجي.

وتعد هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي مرحلة انتقالية حصل فيها تغير جذري في كل عناصر المؤسسة السياسية ومكوناتها بشكل خاص والمؤسسات الأخرى بشكل عام.

ومن أهداف الدراسة هو معرفة أهم الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية، ولقد توصلت نتائج الدراسة الى ان الانهيار للمؤسسة السياسية قد أدى الى ظهور ظواهر ايجابية وبعض من المشاكل الاجتماعية السلبية.

ومن أهم هذه الآثار (الظواهر الايجابية) :-

١- ظاهرة ارتفاع دخول بعض فئات المجتمع: (الموظفين، والمنتسبين الى الشرطة، والجيش) :-

من الظواهر الايجابية التي افرزها الانهيار الشامل، وبعد إعادة تعيين اغلب المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية بطريقة جديدة تتناسب مع التغيرات والأوضاع الجديدة، وحل اغلب المؤسسات والوزارات، والاستغناء عن بعض الموظفين، وتعيين آخرين من أصحاب الخبرة والكفاءة، ارتفعت أجور اغلب الموظفين في مرحلة ما بعد الانهيار وبشكل واضح للعيان.

وفي مرحلة ما قبل الانهيار كانت أجور الموظفين لا تكفي لسد الحاجات البسيطة، وكان لهذا تأثير سلبي في تكوينهم بشكل خاص، وعلى أسرهم بشكل عام، وقد حاول البعض منهم الحصول على المال بطرائق شتى لضمان سد الاحتياجات الضرورية وقد أثر هذا في مستوى أدائهم.

وقد كان لازدياد أجور الأفراد نتائج ايجابية على حياة الموظفين، وعلى حياة أسرهم بشكل واضح، هذا الارتفاع نلتمس فيه البدء في ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد (لاسيما الموظفين)، إذ أصبحت الأسر تشعر بحاجاتها الى اقتناء حاجات متعددة من استخدام التلفزيونات الحديثة، والستلايتات، رغبة منها في التواصل مع العالم الخارجي، فضلاً عن شراء السيارات، والموبايلات، الا ان أسواقه تزخر بالبضائع والمنتجات الجديدة، ويشهد الناس إقبالا جيداً للشراء.

ان ارتفاع الأجر والمستوى المعيشي للموظفين بصورة ملحوظة له انعكاسات ايجابية ومتعددة لهذا الأمر، اذ ان الأجر هو الذي يحدد مستوى حياة الإنسان بصورة خاصة والأسرة بصورة عامة في النواحي الاقتصادية والثقافية والصحية كلها، ومن ثم يؤثر في رفاهية الأسرة، وبمرور الوقت نرى ان هذا يؤثر في تربية أطفال هذه الأسرة تربية جيدة، وبعد ان بدأ الوضع الاقتصادي يستقر بشكل جيد، وبدل انهماكها في أمور المعيشة لتدبير لقمة العيش، أصبح لديها الوقت الكافي مع هذا الدخل المناسب لها، للاهتمام بأمورها الحياتية وبأطفالها وتعليمهم بشكل جيد، وكذلك ارتفاع أجور المعلمين والمدرسين كان له انعكاسات ايجابية على

الأسرة، وعلى التعليم وبالتالي كان مردوده الايجابي على المجتمع بشكل عام، فارتفاع دخول هذه الفئة يؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي لهم ولأسرهم، وماله من آثار ايجابية على حياتهم واستقرارهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع الأجر الى قيامهم بواجبهم بشكل أفضل من السابق، لأنهم اخذوا ما يستحقون من مكانة ومركز وقيمة، وبالتالي وقد أدى هذا بمرور الوقت الى تحسين مستوى التعليم وتطويره بصورة مستمرة، وأدى الى وجود مرونة في الحراك الاجتماعي، وبروز طبقة الموظفين، فظلاً عن المعلمين والمدرسين(التدريسيين)، مع العلم ان ارتفاع دخول هذه الفئات كان متفاوتاً من موظف لآخر حسب خدمته وشهادته، وبسبب الانهيار أيضاً بدأت تنهض طبقات في المجتمع العراقي نتيجة لارتفاع أجور أفرادها، فبعد الانهيار تم تعيين أعداد كبيرة من الأفراد في سلك: (الشرطة والجيش والحرس الوطني والمرور....الخ)، فبرزت في المجتمع هذه الفئات من المنتسبين الى الشرطة والحرس الوطني والمرور... نتيجة الإغراء المالي المقدم لهم، من خلال الراتب الشهري هذا من باب، ومن باب ثان ربما مثلت المؤسسة الداخلية بالنسبة للمنتسبين شعوراً بالسلطة والقوة، هذه التغيرات التي حصلت في المجتمع أعطت مرونة في عملية الحراك الاجتماعي بعد ان كان في مرحلة ما قبل الانهيار مستقر على وضع واحد، ولا توجد مرونة بين الطبقات المختلفة للأفراد، وقد انعكس ذلك على المجتمع، لأن الأفراد في أي مجتمع إذا كانوا مرفهين اقتصادياً، فان المجتمع يكون بإمكانه التقدم والقيام بخطط تنموية ناجحة وخطط اعمار واستثمار مختلفة.

٢- انفتاح المجتمع العراقي على العالم الخارجي:-

أصبح المجتمع العراقي بعد الانهيار جزءاً من العالم الخارجي بعد مرحلة انقطاع طويلة جداً، وهذا الانفتاح له آثار ايجابية ونتائج مثمرة، فالمجتمع العراقي أصبح بإمكانه الاتصال بأي مجتمع في هذا العالم، والاستفادة من خبرات المجتمعات المختلفة، وتطوير ميادينه ومؤسساته، فالتعليم بعد الانفتاح أصبح له مؤشرات تتجه الى استمرارية تقدمه وتطوره لاسيما بعد التوسع الأفقي والعمودي في استعمالات الانترنيت والإمكانيات الفنية والتقنية للأجهزة جميعها ويؤدي هذا الى زيادة توثيق عرى المجتمع سواء مع الأفراد بالداخل او الاتصال مع الموجودين منهم في الخارج، ويؤدي بمرور الوقت الى تطوير ثقافة أبناء المجتمع العراقي، ويتضمن هذا الانفتاح في طياته فوائد عديدة للمجتمع، إذ ادخل معه الأجهزة التقنية المتطورة من: أجهزة المبايل والستلايت وتقوية شبكات الانترنيت وغيرها من الأجهزة التي جعلت عملية التبادل مفتوحة مع الخارج، وبالتالي أسهمت في تنشيط فعالية اقتصاد البلد، فضلاً عن ان هذا الانفتاح وكثرة استعمال الانترنيت ساعد طلبة الجامعات على تسهيل الدراسة وسد النقص الموجود في الداخل من : كتب وبحوث ومقالات، او أي معلومات تخدمهم في مجالهم الدراسي.

ان عملية الانفتاح الخارجي مكنت من تسليط الضوء على العراق وما يتعرض له الى بلدان العالم كلها، ومعرفة الأحداث الحقيقية الجارية فيه وبالتالي إمكانية مساعدته وحل مشاكله والنهوض به مرة أخرى،وقد جرت عملية الاتصال السريعة للمجتمع العراقي والعالم الخارجي المسافة بينهم ، وأوقفت عملية

الرجوع الى الوراء، وهذا له اثر ايجابي يجعل هناك مرونة في تقدم المجتمع العراقي، وفي عملية التعليم في العراق بمراحله كافة التي تعد أساسية لكل المجتمع، لأنها تزوده بالكادر البشري الذي يقود المجتمع الى التقدم، وفي المجتمع العراقي، وبفضل هذا الانفتاح عملت المدارس والجامعات على بلورت هذا الانفتاح والملائمة مع التغييرات الحاصلة بسبب انهيار وآثاره على العراق، فنحن نسمع يومياً تطورات وخططها تحاول وضعها وتنفيذها مؤسسات جميعها العاملة في العراق سواء كانت خاصة بالجانب التعليمي، او أي جانب آخر بعد ان كانت عملية التعليم جامدة في العراق، وأصبحت لزمن طويل تقليدية، وغير متجمدة.

وفضلاً عن هذه التطورات الايجابية هنالك ظواهر ايجابية أخرى في طور التكوين والظهور وبعضها تحتاج الى زمن كي تظهر وتكتمل صورتها النهائية ، لأنه قد تكون ظواهر ايجابية طويلة الأمد، كحرية الرأي، اما عن الحرية الشخصية للمواطن نفسه، فان رفع الرقابة عن دخول أجهزة الستلايت واستعمالها وإمكانية شراء المواطن لها بسهولة يمثل تتويجاً عملياً للحرية الشخصية، فضلاً عن ذلك وبعد الانهيار والصدمة التي تعرض لها المجتمع العراقي أصبح هنالك زيادة في النشاط الديني، وتوجه الأفراد الى الجوامع ودورها الكبير بعد الخسائر الكثيرة التي تعرض لها المجتمع العراقي لاسيما بعد وقفة الجوامع في فترة السلب والنهب في إعادة المسروقات.

ومن الظواهر السلبية التي افرزها الانهيار هي:-

١- مشكلة فقدان الأمن الاجتماعي :-

تسيطر المشاكل الاجتماعية على المجتمع عند عجزه من تنسيق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ففي هذه الحالة تكون علاقات الأفراد غير جيدة او غير منظمة وبها شيء من الارتباك، ويؤثر هذا بالطبع على درجة تماسك الأفراد ووحدتهم لأجل نيل أهدافهم وأمانيهم في الحياة[١] .

---

(١) د. إحسان محمد الحسن/ قراءات في علم الاجتماع الحديث/ مطبعة الحرية/ بغداد/د.ت/ ص١٤٤.

والمجتمع العراقي يتعرض الى مشاكل اجتماعية متعددة لسبب أساسي هو : الانهيار، وأهماه: مشكلة فقدان الأمن الاجتماعي.

ويعيش المجتمع العراقي مرحلة احتلال تجاوزت العامين، في مناخ اجتماعي يسوده الاضطراب، وبسبب هذا الاختلال الذي سبب انعدام الأمن ، فان الآلاف من العراقيين الأبرياء يذهبون ضحيته دون ذنب، هذا الانهيار وما تمخض عنه من انعدام الأمن الاجتماعي والسياسي يكون سبب ضعف السلطة السياسية في

البلد وتؤدي بالتالي الى ازدياد المشاكل الاجتماعية والانحرافات والجرائم بصورة عامة وفقدان الأمن في المجتمع العراقي يؤثر على الأفراد، ويمنعهم من مزاولة أعمالهم وأدوارهم الاجتماعية في المجتمع.

ان انعدام الأمن اثر على الوظائف والأعمال جميعها سواء أكانت في المؤسسات الرسمية الحكومية او المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية مثل: المعامل، والمصانع ،والمكاتب، والشركات الأهلية، وبالتالي اثر هذا في الفرد والعائلة والمجتمع بأكمله، فعدم قدرة الفرد على الخروج من بيته الى عمله بسبب انعدام الامن أسهم في قطع رزقه، وبالتالي اثر في مستواه المعيشي وحتى على مكانته الاجتماعية(بسبب استمرار الخوف، والتردد من الخروج الى العمل) ويؤثر ذلك في المجتمع ، لان انعدام الأمن امتد على جوانب المجتمع العراقي، وفي مناطق العراق من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، فلم يعد الإنسان يأمن على حياته وحياة أسرته حتى وهو جالس في بيته، فأصبح في قلق دائم وعرضة لمداهمة، عصابات القتل والذبح والسلب او السرقة او عصابات الترهيب، او اعتقال قوات الاحتلال دون سبب وجيه، سواء وهو في بيته او أثناء خروجه الى الشارع او الذهاب الى العمل، وقد أغلق اغلب الأفراد محلاتهم وانقطعوا عن مصدر رزقهم بسبب انعدام الأمن الاجتماعي، فظاهرة غلق المحلات نجدها تتناوب بين حين والآخر كلما ازدادت الأوضاع الأمنية سوءاً، فيؤثر هذا الأمر في صاحب المحل وعائلته من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر في أفراد المجتمع الذي يعرقل تلبية احتياجاتهم.

لقد سمحت الظروف الأمنية الصعبة للعديد ممن لهم نزعة عدوانية من ارتكاب الجرائم والسرقات وإرهاب الناس وتخويفهم واعتقالهم وتشريدهم واختطاف الأفراد من اجل مقايضتهم بالمال، هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل واسع في العراق بسبب هذه الظروف الأمنية وشردت أفراد عدة، وتركت ورائها الضحايا والمتضررون، ولكن هذه الظاهرة(الاختطاف وترهيب الناس) ما تلبث ان تنتهي بشكل تدرجي مع استقرار الوضع الامني والسيطرة على السلطة السياسية وتقويتها، إذ ضعفت هذه السلطة وضعفت معها المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية جميعها، وذلك نتيجة الانهيار والتخريب والتدمير الذي اصابها بعد الانهيار بسبب الاحتلال الأمريكي الذي جعلها عاجزة عن أداء وظائفها ودورها بشكل صحيح.

٢- ظاهرة البطالة :-

انتشرت في المجتمع العراقي بعد الانهيار ظاهرة البطالة بشكل واسع، وذلك نتيجة لتسريح مئات الآلاف من أفراد الجيش العراقي، وعدد كبير من الموظفين، وكذلك حل بعض الوزارات، وتوقف المعامل والشركات الحكومية عن العمل، وندرة الاستثمارات الجديدة لرؤوس أموال القطاع الخاص، وقد أدى كل هذا الى انتشار البطالة وانعكاساتها الملحوظة على الفرد والأسرة والمجتمع ، فضلاً عن قلة فرص العمل،

وصعوبة حصول الأفراد الذين تركوا وظائفهم وأعمالهم لأسباب معينة أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، لاسيما في وسط الظروف الصعبة التي يمر به اقتصاد البلد، وتباطؤ النظام الاقتصادي عن أداء وظائفه، وذلك بسبب وطأة الاحتلال ، فضلاً عن تقييد الاقتصاد العراقي بديون ضخمة وعجز كبير في شتى مؤسساته الاقتصادية عن النهوض والاستمرارية في انجاز وظائفها.

وهنالك علاقة بين البطالة وانتشارها بشكل واسع، وبين ازدياد نسب الانحراف والجرائم في اي مجتمع وفي أي زمان ومكان، والبطالة ظاهرة اجتماعية كان لها انعكاسات على الفرد العراقي، إذ أدى فقدان الكثير من الأفراد أعمالهم بعد الانهيار، الى اضطرارهم لممارسة أعمال هامشية وغير مناسبة لأعمارهم، وهذه الأعمال التي مورست كانت غير مثمرة وغير كافية لسد احتياجاتهم، كما إنها أثرت في نفسيتهم بشكل كبير(لاسيما ان كان له استعداد نفسي لارتكاب اي شيء) فأدت بالبعض منهم إلى ارتكاب بعض الجرائم والانحرافات السلوكية، كتعاطي المخدرات بوصفها سبيلاً لنسيان الوضع المأساوي الذي يعيشون فيه.

اما انعكاسات هذه الظاهرة على الأسرة فقد كانت واضحة جداً، إذ لم تسلم الأسرة من آثار الانهيار، ولهذه الظاهرة بالأخص، إذ ان فقدان معيل الأسرة لوظيفته او عمله وصعوبة حصوله على فرص عمل جديدة أثر بشكل كبير في الأسرة، وأدت الى مشاكل وخلافات في البيئة الأسرية، او الى تفككها، بسبب فشل بعض الأسر من القيام بوظائفها وأدوارها الاجتماعية نتيجة لتعرضها الى ضغوطات اجتماعية واقتصادية كبيرة وحملها أعباء كثيرة، وهذا الفشل في أداء وظائفها أدى الى ارتباك العلاقة بين الفرد وأسرته، وبين الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك بسبب التأثير في السلوك الاجتماعي للفرد، وبالتالي على علاقته مع أسرته، بشكل خاص ومع مجتمعه بشكل عام.

ان وجود التعاون بين أفراد المجتمع ضروري من أجل مواجهة المجتمع لمشاكله وحلها والسيطرة عليها، فعملية تعاون المواطنين على حل المشاكل الاجتماعية ضروري جداً، والمجتمع هو الذي يقود الدولة ومؤسستها، فالأفراد هم جزء ضروري من الدولة، فإذا كان الأفراد واعين ومتعلمين ومتدربين ولديهم القدرة على مواجهة مشاكلهم ومشاكل مجتمعهم، فان كل من المجتمع والدولة بإمكانه القيام بالوظائف، وبالتالي إسعاد الأفراد وترفيههم.

اما إذا كان الأفراد يعيشون في ضغط مستمر نتيجة لمشاكلهم الخاصة والعامة، ويعيشون في حالة فوضى ورعب وبطالة....كما هو الحال في المجتمع العراقي، فان لهذا مردوداً على تطور المجتمع وتنميته، لان المجتمع ملئ بالمشاكل الاجتماعية، والأفراد ليس باستطاعتهم مساعدة المجتمع لأنهم يعيشون في ظروف سيئة نتيجة الانهيار، فانعكاسات البطالة في المجتمع العراقي لها تأثير سلبي على المجتمع وعلى صورته أمام أفراده أمام المجتمع الخارجي.

فضلاً عن ذلك، فان هنالك ظواهر او نتائج سلبية لهذا الانهيار ، فلقد امتلأت الساحة العراقية بأحزاب سياسية عديدة، بصورة جعلت المواطن في حالة من الحيرة وعدم الاتزان النفسي لإبداء ميوله نحو هذا الحزب أو ذاك.

وانطلاقا مما ذكر يمكن القول ان النتيجة النهائية التي خرجت بها هذه الدراسة هي :-

وجود مجموعة من الآثار (الظواهر) الايجابية والسلبية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، وبذلك ثم صدق الفرضية الأساسية حول الانهيار، وهي: ان الانهيار يؤدي الى مجموعة من الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية ، ويتطلب ذلك وضع الحلول العلمية: السياسة والإستراتيجية فضلاً عن المقترحات، التي من شأنها ان تخفف من حدة هذه الآثار السلبية او نستخلص منها، ومعرفة الاستفادة الحقيقية من الظواهر والتغيرات الجديدة الايجابية.

٢- المقترحات :

أولاً:- خلق فرص عمل جديدة من أجل القضاء على البطالة التي طالت الملايين، وذلك من خلال إعادة فتح الوزارات الحيوية التي أغلقت بعد الانهيار كوزارة الإعلام ووزارة الدفاع... الخ، فضلاً عن فتح شركات ودوائر ومصانع عدة تقدم الخدمات للمجتمع العراقي، وتسد النقص الموجود في فرص العمل القليلة.

ثانياً:- القضاء على الأعمال الإرهابية بأسرع وقت، من أجل نشر الأمن في الداخل، مع ازدياد نشاط مؤسسات العدالة، ومنع المتسللين من العبور الى داخل العراق للقضاء على الفوضى والقتل والدمار والتخريب والسلب والنهب.

ثالثاً:- ضرورة اعمار العراق بعد ما دمرته الحرب من أبنية ومؤسسات إنتاجية وخدمية لإعادة عجلة النمو والتقدم في المجتمع العراقي وتجهيز هذه المؤسسات بالمستلزمات والملاكات البشرية والعلمية والمعرفية والمادية.

رابعاً:- ضرورة رفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال زيادة رواتبهم وأجورهم وتوفير الخدمات والسلع المنتجة محلياً والضرورية للأفراد بشكل دوري، مع وضع حلول للمشكلات الاجتماعية والحدّ منها التي يعاني منها المجتمع العراقي مثل : الفقر والأمراض المزمنة والجرائم والانحرافات.

المصادر والمراجع

أولاً:- الكتب

١- إبراهيم درويش/ النظام السياسي/ ج أول/دار النهضة/ العربية/ المطبعة العالمية/١٩٦٨.

٢- د. احمد نوفل/ الحرب النفسية/ مطبعة النور النموذجية/ الأردن/ ط ثانية/ ١٩٨٥.

٣- د.إحسان محمد الحسن/علم الاجتماع السياسي/ مطبعة دار الحكمة/ جامعة الموصل/ ١٩٨١.

٤- د.إحسان محمد الحسن/ علم الاجتماع السياسي/ مطبعة جامعة الموصل/١٩٨٣.

٥- د.إحسان محمد الحسن/ علم الاجتماع السياسي/ مطبعة جامعة الموصل/ ١٩٨٣.

٦- د.إحسان محمد الحسن/قراءات في علم الاجتماع الحديث/ مطبعة الحرية/د.ت.

٧- د.حسن صعب/علم السياسة/ دار للملايين/ بيروت/ ط٥/١٩٧٧.

٨- صادق الأسود/ علم الاجتماع السياسي- أسسه أبعاده/ مطبعة دار الحكمة- بغداد/ ١٩٩٠.

٩- د.عبد الباسط محمد حسن/ أصول البحث الاجتماعي/ مكتبة الانجلو المصرية/١٩٩٧٥.

١٠- د.عبد الغني محمد إسماعيل العمراني/ مناهج البحث العلمي/جامعة العلوم والتكنولوجيا/ صنعاء/ ٢٠١٣.

١١- عثمان الراوندوزي/ الإعلام المسخر/ دار المجتبي/ إيران/٢٠٠٤.

١٢- كامران مفيد/ التبعات الاقتصادية لحرب الخليج/ لندن/١٩٩٠.

١٣- ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت/ من الثورة الى الدكتاتورية/ ترجمة مالك النبراس/ منشورات الجمل/٢٠٠٠.

ثانياً:- الدوريات :

١٤- ادمون غريب/ الإعلام الأمريكي/ المستقبل العربي/ عدد٢٦٢/ ٢٠٠٠/مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

١٥- باسل جودت الحسيني/ السياسات الاقتصادية في العراق/ المستقبل العربي عدد٢٩٠/ ٢٠٠٣/ مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

١٦- رانيا المصري/العراق وآثار حرب الخليج/ المستقبل العربي/ عدد ٣٥٩/ ٢٠٠٠/مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

١٧- سطام حمد الجبوري/ تطوير التربية والتعليم في العراق/ دراسات اجتماعية/ عدد٩/ ٢٠٠١/ قسم الدراسات الاجتماعية بيت الحكمة- بغداد.

١٨- سعد ناجي جواد/ الوضع الاقتصادي عشية الحرب/ المستقبل العربي/ عدد٢٠٠٤/٣٠٢/مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

١٩- عمر عبد الكريم سعداوي/ النخبة السياسية في العراق/السياسة الدولية/١٣٦/ ١٩٩٩/مطابع الأهرام التجارية- مصر.

٢٠- د.عواطف عبد الرحمن/ الإعلام العربي بين التبعية والاختراق الثقافي/المجلة العربية للثقافة/ ع١٣١/١٩٩٦/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ تونس.

٢١- مايكل ايزنستاد/ تحليل الأبعاد العسكري للحرب/ المستقبل العربي/عدد٢٩٤/ ترجمة المستقبل العربي/مركز دراسات الوحدة العربية/٢٠٠٣.

٢٢- محمد الزياني/ الفضائيات العربية وتغطية الحرب على العراق/ المستقبل العربي/ عدد ٢٤٣/١٩٩٩/ مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٣- محمد سعيد أبو عامود/العراق والنظام العربي/ السياسة الدولية/ ١٣٦/١٩٩٩/مطابع الأهرام التجارية- مصر.

٢٤- محمود عبد الفضيل/ الفساد وتداعياته في الوطن العربي/ المستقبل العربي/ عدد ٢٤٣/١٩٩٩/ مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثاً:-المراجع

٢٥- ابن فارس/مقاييس اللغة/ تحقيق عبد السلام هارون/ج٦/دار الفكر/د.ت/ص١٨.

٢٦- الجوهري/ الصحاح/ احمد عبد الغفور/ ج٢/دار العلم للملايين- بيروت/ط٣/١٩٨٤/ص٨٥٦.

٢٧- الزمخشري/ أساس البلاغة/ دار صادر/بيروت/١٩٦٥.

رابعاً:- شبكة الانترنيت

٢٨- د.سيار جميل/م : السيناريوهات الأمريكية لإدارة شؤون العراق/ البيان/ عدد٦٢٢/ ٢٠٠٣/ الموقع http://www.albyan.com .

٢٩- د.عبد الجبار منديل/النساء في الماضي و الحاضر/ الموقع:

. maqalate15/3.htm http://www.airaker.dk/

٣٠- عبد العزيز كامل/ حرب الخليج الثالثة وتداعياتها الخطرة/ البيان/ع١٧٠/السنة السابعة عشر/٢٠٠٢/ الموقع: http://www,albyan.com.

٣١- د. عبد أبو سكة/ مظاهر الفساد الإداري/ جريدة البعث/عدد٢٠/٢٠٠٣/ الموقع :

. http://www.albatth.com

٣٢- مصدق محسن الجنابي/ الديمقراطية والعراق/ الموقع http:// www.geocities.com.